



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الوسطى
الكلية التقنية الإدارية – بغداد

وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية – بغداد

للمدة من

2018 / 11/ 29 -28

تحت شعار

الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية
لمنظمات الأعمال

المجلد الثاني / رقم الإيداع (642)

البحوث المنشورة محكمة

الفهرست المجلد الثاني

المحور المالي والمصرفي			
ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
31	دور استخدام استراتيجية الصيرفة الشاملة في تعزيز المقدرات التنافسية المصرفية/دراسة تطبيقية في المصرف العراقي للتجارة(بابل، كربلاء، النجف)	م.م. قاسم حاجم صاحب السيدة زينب علي حسين	2-27
32	مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق	أ.م. د. نغم حسين نعمة السيد احمد نوري حسن	28-54
33	السياسة المالية وتحديات التحول من العجز الى الاستقرار المالي على مستوى الاستدامة المالية في العراق	م. احمد صالح حسن م. علي وهيب عبد الله	55-73
34	رأس المال البشري وعلاقته بالصيرفة الالكترونية في المصارف التجارية العراقية /دراسة تطبيقية في مصرفي الرافدين والرشد فرع الصورة	م. د. نصير محمد عزال م. كمال عودة فاضل م. م. هالة عايد هادي	74-104
35	The Usage of Automatic Teller Machine (ATM) in Kurdistan Bank-Erbil	Yazen N. Mahmood Anas M. Maarooof	105-112
36	دور صندوق النقد الدولي في ادارة الديون العراقية	أ.م. د. عماد خليل ابراهيم م. د. شيماء عبد الستار جبر	113-130
37	تأثير تقلبات سعر الصرف على مؤشر تركيز سوق العراق للأوراق المالية/دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية	أ.م. د. شذى عبد الحسين جبر السيدة نهران قاسم كرمين	131-152
38	ACOMPARISON STUDY ON PAYTM AND OTHERS ELECTRONIC PAYMEENT STSTEM OF E_WALLET	Dr. Anwar Mustafa PhD. Scholar : Syed Mohd Minhaj	153-160
محور الجودة			
39	اثر الادارة العليا في تطبيق الجودة الشاملة/دراسة تطبيقية لعينة من تدريسي وموظفي جامعة الفلوجة	أ.م. د. خالد عبد الله ابراهيم د. شذى عبود شاكر	162-177
40	متطلبات ادارة الجودة الشاملة للبيئة واثرها في ابعاد التنمية المستدامة/دراسة استطلاعية في عدد من المنظمات الصناعية الصغيرة في محافظة نينوى	أ. د. اكرم احمد الطويل السيد احمد عبد الستار السيدة صفاء موفق نايف	178-200

مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق

الباحث احمد نوري حسن

أ. د. نغم حسين نعمة

جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الأعمال

المستخلص

تناولت هذه الدراسة أساسيات الشمول المالي بالتأطير النظري ثم تحليل اهم مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق ، والتي تبين واقع الشمول المالي ، ومن ثم تحديد المتطلبات الأساسية للشمول المالي. وقد استعمل المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات من المصادر الثانوية والأولية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : هو ضعف مستويات الشمول المالي في العراق نتيجة ضعف مؤشر وصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية، حيث تمثل نسبة الذين يمتلكون حساب مالي او مصرفي لعدد السكان البالغين (11%) و نسبة عدد حسابات الاقتراض (4.2%) في حين المتوسط العالمي للذين يمتلكون حساب مالي ومصرفي هو (70%). وأيضا ضعف مؤشر الكثافة المصرفي حيث يشير لكل (35000) نسمة فرع مصرف واحد في العراق، في حين معيار العالمي هو لكل الف نسمة فرع مصرف واحد ، ما يثبت ضعف مستوى الشمول المالي.

Abstract

This study dealt with the basics of financial inclusion in the theoretical framework and then analyzing the most important indicators of financial inclusion in Iraq, which shows the reality of financial inclusion in order to determine the basic requirements for financial coverage. The study has reached a number of conclusions, the most important of which is: The weakness of the levels of financial coverage in Iraq due to weak access and utilization of financial and banking services. The percentage of those who own a financial or bank account for the adult population (11%) , the ratio of the number of borrowing accounts (4.2%), while the global average of those who have a financial and bank account is (70%). Also the weakness of the bank density index, where every (35000) people have one bank branch in Iraq, A thousand people branch one bank , this proves the position The level of financial coverage .

المقدمة :

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، وأصبح موضوع الشمول المالي من البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة .إذاً الشمول المالي هو عملية تمكين جميع الأفراد و المنشأة من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة و بأسعار معقولة و تكلفة منخفضة و طريقة مناسبة. وذلك بما يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستقرار المالي، ومن خلال ذلك يتحتم على الدول ان تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي و الدولي . حيث تواجه هذه الدول الكثير من المعوقات و المشاكل التي تزيد من صعوبة تعزيز الشمول المالي ، ومن هذا المنطلق يحتاج الشمول المالي الى مجموعة من المتطلبات الأساسية من أجل توسع قاعدة النظام المالي الرسمي لتشمل جمع شرائح المجتمع والذي يعزز من الشمول المالي. وبذلك سيتم تناول في هذا البحث أهمية الشمول المالي و معوقاته ، وتوضيح بعض مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية و منها العراق، وتجارب بعض الدولي في الشمول المالي ، وذلك لأجل تحديد المتطلبات التي تعزز من وصول الخدمات المالية والمصرفية لكل أفراد المجتمع .

مشكلة البحث :

بما ان الشمول المالي اصبح من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من قبل دول العالم المتقدمة والنامية ، حيث توجد الكثير من المعوقات عندما تعمل الدول على تطبيق الشمول المالي ، وذلك بسبب ضعف المتطلبات الأساسية التي يقوم عليها الشمول المالي ، حيث تبرز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- 1- ما هو الدور الذي تلعبه الدول في تطبيق الشمول المالي .
- 2- ماهي متطلبات تطبيق الشمول المالي .
- 3- ماهي مؤشرا قياس الشمول المالي.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في انه يتناول موضوعا حيويا ولم ينل نصيبا كافيا من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية .وتظهر أهمية البحث من خلال دور الشمول المالي في تنشيط الاقتصاد الوطني الذي سينعكس اثره إيجابيا على القطاع المالي والمصرفي وتوسيع استخدام الخدمات المالية والمصرفية، وذلك لما له من دور في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية وحماية المستهلك التي تعود بنفع العام للبلاد. فضلاً عن بيان اهم اهداف الشمول المالي ومعوقاته. وتحديد ما هي المتطلبات التي تعتمد عليها الدول من أجل تعزيز الشمول المالي.

أهداف البحث :

- يتناول البحث العديد من الأهداف، أهمها هي:-
- 1- بيان مفهوم الشمول المالي وأهدافه، وأهميته الاقتصادية و لاجتماعية.
 - 2- تحليل لبعض مؤشرات الشمول المالي في العراق و البلدان العربية .
 - 3- تحديد المتطلبات الأساسية لتطبيق الشمول المالي .

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة هي ضعف مستويات الشمول المالي في العراق والذي يعزى الى ضعف متطلبات تطبيق الشمول المالي التي يعبر عنها مؤشرات الأساسية المستخدم في قياس الشمول المالي. وينبثق من الفرضية الرئيسة عدة فرضيات فرعية وهي:

- 1- يرتفع مستوى الشمول المالي مع زيادة عدد الحسابات المصرفية والمالية.
- 2- يرتفع مستوى الشمول المالي مع زيادة عدد فروع المصارف .
- 3- يرتفع مستوى الشمول المالي مع زيادة عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع.

منهج البحث

تم تنفيذ هذه الدراسة من خلال المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات من المصادر الثانوية والأولية ، فالمصادر الثانوية تشمل مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات في الأدبيات المتوفرة حول مفهوم الشمول المالي وأهميته ، وطرق قياسه ، ومستويات الشمول المالي في الدول العربية. اما المصادر الأولية تتمثل بجانب عرض الخدمات تشمل بيانات مزودي ومقدمي الخدمات المالية والمصرفية، الخاصة بموضوع الدراسة.

المحور الأول / أساسيات الشمول المالي

أولاً- مفهوم الشمول المالي

تعددت مفاهيم الشمول المالي ، ففي حين تعرفها بعض الأدبيات بقدرة الأفراد و الشركات على الوصول للخدمات المالية والمصرفية ، وتعرفها دراسات أخرى هو سهولة الوصول والاستخدام للخدمات المالية المصرفية الرشيدة و المستدامة من قبل الأفراد، بينما يعرف البنك الدولي الشمول المالي هو نسبة السكان مستخدمين الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان .

هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح (اتحاد المصارف العربية، 2015، 24). فيما يعرف عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي

صُممت خصيصاً لذلك، ومُدعماً بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي (خليل ، 2016: 44).

وعرفه بنك الاحتياط الهندي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفؤ، كما ان الخدمات المصرفية في طبيعته هي لصالح العام، فالخدمات المصرفية كافة و هي تقدم لأفراد المجتمع دو تمييز، هو هدف رئيس للسياسة العامة (أبو جامع ، أبودية، 2016: 10). في حين عرّفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". كما عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي "(صندوق النقد العربي ، 2015: 2).

ثانياً- أهمية تعزيز الشمول المالي

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجاباً على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي، وبشكل عام يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسة التالية (مجلة إضاءات ، 2016: 2):

أ- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل ، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليه في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

ب - تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت

دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

ج - تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

د - أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحيين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

ثالثاً- أهداف الشمول المالي

نظراً للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامي المنافع المتأتبة من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء / البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل.

وتجدر الإشارة إلى أن توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي أو تحقيق الشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية نظراً لدوره التنموي الهام في تطوير الإنسان ، وتحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر ودعم المساواة وتأمين الرفاهية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام (الشمري، 2015: 9). سيتم توضيح أهداف الشمول المالي بالآتي (عجور، 2017: 20):

1- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعري المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

2- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

3- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

4- تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.

- 5- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
- 6- تعزيز الاستقرار المالي ؛ و تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي؛ وهناك آثار إيجابية للقطاع المصرفي تتمثل في تنويع الأصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، وهذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل والتتقيب فيها بشكل يؤثر Data في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل (خليل ، 2016 : 45) .

رابعا - معوقات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

أظهرت العديد من الدراسات واستطلاعات الرأي وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وتتركز معظم هذه المعوقات في أبواب رئيسية كمحدودية الدخل، والاعتبارات الشخصية والدينية والمجتمعية، وارتفاع تكلفة فتح الحساب أو المصاريف المرتبطة به، أو الأمور التنظيمية كالوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، سنقوم باستعراض أهم العوائق التي تمنع اتساع رقعة الشمول المالي (بنك الكويت الدولي، 2015: 16-17).

1- **عدم امتلاك المال الكافي:** أن عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب هو أحد أهم أسباب عدم استخدامهم للخدمات المالية والمصرفية . إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من الأسباب، منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يمتلكون حسابا ماليا أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب، كما قد يرتبط بطريقة غير مباشرة بطبيعة العمولات المفروضة على هذه الحسابات (التكلفة)، إن دراسة حاجة الشرائح المختلفة من السكان وإيجاد خدمات وحسابات مبتكرة موجهة لهم بطريقة مدروسة قد تساعد في توسيع قاعدة الشمول المالي في الدول ذات مستويات الشمول المالي المتدنية.

2- **عدم الحاجة لوجود حساب :** يرى العديد من شرائح المجتمع وخاص ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة لوجود حساب لدى مؤسسة مالية او مصرفية أن تخفيف القيود على امتلاك الحسابات المصرفية أو المالية وتخفيف التكلفة المرتبطة بها، سيؤدي إلى توسيع قاعدة الشمول المالي بين هذه الشريحة من المستخدمين ممن يعتبرون أنهم ليسوا في حاجة إلى حساب حاليا.

3- **أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات :** كثير من شرائح المجتمع لا تتعامل مع النظام المالي الرسمي بسبب بعد المصارف والمؤسسات المالية ، وعدم امتلاكهم للوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، وكل ذلك يزيد من تكاليف فتح حساب لدى مؤسسة مالية او مصرفية ، إن أحد أهم الطرق للتغلب على هذه المعوقات مجتمعة قد يكمن في أتمتة الخدمات المالية، بحيث تقل التكلفة وتقتصر الدورة المستندية ويتم تذليل العوائق الجغرافية المرتبطة بالبعد، كما أن للجهات التنظيمية دورا في تذليل

العديد من هذه العقبات من خلال إعادة النظر في الرسوم والعمولات في بعض الدول ذات مستويات الدخل المتدنية، ودراسة سبب عدم توافر الوثائق المطلوبة، كما يقع على عاتق المؤسسات المالية محاولة توسيع رقعة تواجدها حيثما كان ذلك ممكناً ومجدياً في آن واحد.

4- اعتبارات دينية وأخرى تتعلق بمستوى الثقة : يعلب عامل الثقة دور أساسي في تعزيز الشمول المالي و ذلك فان ضعف الثقة بتعامل بمعاملات المالي والمصرفي كأحد الأسباب لعدم امتلاكهم لحساب مالي، كما أن الأسباب الدينية التي تحرم تعامل مع بعض الخدمات المصرفية ، والتي حالت دون حصولهم على حساب في مؤسسة مالية رسمية، إن جانب التثقيف يلعب دوراً أساسياً هنا، حيث يجب على البنوك المركزية والمصارف والمؤسسات المالية زيادة وعي السكان حول أهمية الخدمات المالية، وزيادة مستويات الشفافية و الحوكمة لزيادة مستويات الثقة، كما يقع على عاتق المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية زيادة حملات التوعية بأهمية وفوائد امتلاك الحسابات المالية، مع الاستمرار بتذكير وتوعية المستخدمين بتوافقها مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

خامساً - الاطار المتكامل للشمول المالي SIP-I (الاستقرار المالي والسلامة المالية وحماية المالية للمستهلك)

أن الشمول المالي الآن هو مفهوم على نحو واسع كشرط ضروري للتخفيف من حدة الفقر الدائم وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، إن الروابط المشتركة بين الشمول المالي وأهداف القطاع المالي التقليدية (الاستقرار المالي، السلامة المالية، وحماية المالية للمستهلك) ، وفي عام 2012، G20 والشركات العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) بوصفها شريك منفذ في دراسة استكشاف الصلة بين الشمول المالي، والاستقرار والسلامة المالية والحماية المالية للمستهلك التي من خلالها ظهرت مجتمعة (باسم أهداف SIP-I) في إحدى الولايات جنوب افريقيا (6,2014, BFA, and RMC).

حسب بيان ساسانا كجيانغ* (في الاجتماع الدولي حول مناقشة مؤشرات الشمول المالي تحت رعاية بنك التسويات الدولي)، إن زيادة الشمول المالي تُعد أمراً ضرورياً من أجل تسريع واستدامة التوظيف والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، إذ مهما زاد مستوى الشمول المالي وتباينه مفهومه ؛ لا بد إن يراعي الشمول المالي، في أوسع أشكاله، الجوانب النوعية للشمولية مثل التثقيف المالي المالية وحماية المستهلك (http://www.bnm.gov.my/documentsStatement_061112.pdf) .

هناك مجموعة متزايدة من الدراسات تشير إلى أن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية على نطاق واسع يعزز من الاستقرار المالي و يعتمد ذلك على كيفية إدارة هذا النفاذ ضمن الإطار

* ساسانا كجيانغ، هو مركز المعرفة والتعلم المتميز الذي أنشأه بنك نيجارا ماليزيا في عام 2011، يجسد التزام البنك لتطوير القيادة الفكرية والتعاون الإقليمي والدولي في الخدمات المصرفية المركزية والخدمات المالية. ويمثل المركز حملة البنك المستمرة لتطوير المواهب من خلال مبادرات التعلم الفعالة، فضال عن خلق بيئة مواتية لتعزيز أفضل الممارسات في مجال الخدمات المصرفية المركزية. انظر المزيد على الرابط التالي http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=en_about&pg=en_thebank&ac=423&lang=en

التنظيمي والرقابي، وخاصة من حيث النزاهة المالية وحماية المستهلك. وهذا الإطار هو مترابطة وفي ظل الظروف المناسبة، وان التفاعل بينها يتم بشكل إيجابي. ولكن إذا ما حدثت إخفاقات في محور واحد فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى مشاكل في المحاور الأخرى (1: 2012, CGAP).
يهتم الإطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين العناصر التي تعضد بعضها البعض في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتتمثل تلك العناصر في الآتي: (خليل ، 2015: 8).

1- الاستقرار Stability

- سوف يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول إلى زيادة استقرار النظام المالي.
- توافر نظام مالي يتسم بالشمول والمزيد من الشرعية السياسية سوف يؤدي إلى الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- يتمتع أي نظام مالي يتسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وهو ما يمثل مكوناً أساسياً للاستقرار المالي.

2- النزاهة والسلامة Integrity

- تقاس نزاهة وسلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قبل البلدان للحفاظ عليه ولكن بمجموعة من التوصيات المتفق عليها دولياً والمصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي.
- أصدرت مجموعة العمل المالي (FATF) توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وإدراكاً بأن الاستبعاد المالي يزيد بالفعل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قام فريق العمل المالي بتسهيل الأمر على واضعي السياسات لتعزيز الشمول المالي، مع تطبيق اللوائح والتدابير التي تستهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى، ومن بين هذه كي تتضمن « توصياته الأربعين » التدابير مراجعة وتنقيح تعريفات للمعاملات منخفضة المخاطر والأقل مخاطرة.

3- حماية المستهلك المالي Consumer Protection

- يتعين ضمان تحقيق الشمول على نحو مسؤول وذلك من خلال توفير تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً.
- تتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض و الفائدة .

سادساً - مبادئ الشمول المالي

تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الشمول المالي، حيث تستهدف هذه المبادئ تعزيز فرص وصول نحو (2) مليار من سكان العالم للخدمات المالية

المصرفية، وتهدف هذه المبادئ أيضا إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات . وتتمثل هذه المبادئ بما يلي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012: 214).

1- القيادة: وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.

2- التنوع: تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع و الائتمان و الدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.

3- التطوير: استخدام التكنولوجيا و الأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.

4- الحماية: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.

5- التمكين: العمل على محور الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.

6- التعاون: خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة و المحاسبة الحكومية ، وأيضاً العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.

7- المعرفة: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.

8- التناسب: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.

9- الإطار: الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وفقا لما سبق ، ان الشمول المالي يمكن تعريفه بأنه هو خطة استراتيجية بعيد الأمد تعمل على توصيل الخدمات المالية والمصرفية بأسعار معقولة و بسهولة وبمسؤولية لكافة أفراد المجتمع سواء كان شخص معنوي أو طبيعي. فضلا عن أهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي. ويسهم في بناء نظام مالي ومصرفي متين يعمل على سحب الأموال التي تكون خارج نظام المالي رسمي فيساعد ذلك على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي. ويتطلب ذلك ان تكون

لدى واضعين السياسات و صانعي القرار و الأفراد القدرة على تطبيق هذا الاستراتيجية التي توضع برؤية واضحة و سهلة على أساس مبادئ الشمول المالي، وان تؤخذ بنظر الاعتبار المعوقات ومتطلبات تطبيق الشمول المالي ، وبالتالي تؤدي إلى شمول اغلب الأفراد المستبعدين ماليا ومصرفيا إلى النظام المالي الرسمي ، فيساهم ذلك في تحقيق التنمية المالية المستدامة التي تتماشى مع أهداف الشمول المالي .

المحور الثاني / مؤشرات قياس الشمول المالي

بعد ان تناولنا اساسيات الشمول المالي ، لا بد من الوقف على واقع الشمول المالي في العراق والمنطقة العربية ومعرفة بعض المؤشرات الأساسية للشمول المالي.

أولاً- واقع الشمول المالي في العراق و بعض الدول العربية.

ان واقع الشمول المالي يختلف فيما بين بلدان العالم بما فيها البلدان العربية حسب مستويات تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، وكذلك تطور القطاع المصرفي، حيث تعاني هذه البلدان الكثير من العوامل التي تضعف البنية التحتية للمؤسسات المالية و المصرفية والتي تتسبب في تخفيض مستويات الشمول المالي ، سيتم توضيح تطور الشمول المالي في العالم ومنها العراق (الشمرى، 2016: 297).

1- تطورات الشمول المالي حول العالم 2011- 2014

- أ- بلغ عدد البالغين عام 2011 الذين لا يحصلون على الخدمات المالية (2.5) مليار نسمة أي نصف سكان العالم من البالغين في حين بلغ هذا العدد (2) مليار عام 2014.
 - ب- بلغ متوسط عدد البالغين عام 2011 ممن لهم حسابات مصرفية على مستوى العالم نسبة (61.5%) .
 - ج- حصل تطور ملحوظ خلال الفترة بين 2011- 2014 ، تمثلت في دخول 700 مليون نسمة الى النظام المالي الرسمي على مستوى العالم .
 - د- هنالك تراجع بنسبة (20 %) في عدد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وفقا لمؤشرات العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014 .
 - و - ارتفعت نسبة الذين يمتلكون حسابات مصرفية في عام 2014 الى (61.5) قياسا بعام 2011 حيث كانت (51%). كما ارتفعت عدد الحسابات المالية والمصرفية في البلدان النامية بواقع (13%).
- حيث يعود ذلك للدور الذي تلعبه التكنولوجيا ، كما ساعدة الهواتف النقالة على ارتفاع نسبة الذين يمتلكون حسابات مصرفية ، وخاص في دول جنوب افريقيه ، كما تظهر بيانات للتعميم الخدمات المالية على وجود فرص كبيرة لتعزيز الشمول المالي بين الشرائح الفقيرة .

2- مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق وبعض الدول العربية

أ- مؤشر نسبة السكان الذين يمتلكون حساب مصرفي :

وفقاً لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية تسجلّ أحد أدنى في العالم في ما يخصّ الشمول المالي، حيث إن 18 % فقط من السكان في المنطقة يمتلكون حسابات مع مؤسسات مالية، وتتنخفض هذه النسبة إلى 13% عند النساء. وعلى أساس قطري يظهر جدول رقم (1)، هناك زيادة ملحوظة في ملكية الحسابات للذكور والإناث بين عامي 2011 و2014 في معظم الدول العربية . ففي العام 2014، كانت نسبة ملكية الحسابات في العراق منخفضة 11 %، بمقارنة مع ارتفاع النسبة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت بحوالي 83 %، و 82 %، و 73 %، على التوالي. وفي المقابل سجل الشمول المالي نسبة منخفضة في اليمن، ومصر بحوالي 6 %، و 14 %، على التوالي. اما على مستوى الجنس يتضح حصول ارتفاع نسبيا في عدد الذكور الذين يمتلكون حساب في عام 2014 (14.6) مقارنة بعام 2011 (13.5) ، اما بالنسبة للإناث نخفضه النسبة مقارنة بالذكور على مستوى العراق و على مستوى المنطقة العربية. وتظهر هذه الفجوة بشكل بارز في العراق ، واليمن، والسودان، ومصر(اتحاد المصارف العربية، 2016: 8) .

الجدول (1)

ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن ال 15 عاما

اسم الدولة	المجموع العام		ذكور		إناث	
	2011	2014	2011	2014	2011	2014
الجزائر	33.3	50.5	46.1	60.9	20.4	40.1
البحرين	64.5	81.9	79.0	90.2	48.8	66.7
مصر	9.7	13.7	12.8	18.0	6.5	9.2
العراق	10.6	11.0	13.5	14.6	7.5	7.4
الأردان	25.5	24.6	33.7	33.3	17.4	15.5
الكويت	86.8	72.9	92.7	79.3	79.6	64.0
الإمارات العربية المتحدة	59.7	83.2	68.8	89.8	47.2	66.3
فلسطين	19.4	24.2	28.7	27.3	10.2	21.2
اليمن	3.7	6.4	6.4	11.4	1.1	1.7
السعودية	46.4	69.4	72.7	75.3	15.2	61.1

المصدر :أعداد الباحثان، بالاعتماد على موقع البنك الدولي ، المؤشرات تعميم الخدمات المالية 2014.

ب - مؤشر نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية.

والواضح أن الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في المنطقة العربية منخفض بشكل عام، حيث يبين جدول رقم (2) تخفض هذه النسبة خاصةً في دول كالجائر والمغرب، والعراق، فيما هو مرتفع في البحرين، والإمارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر أن في جميع الدول العربية ومنها العراق باستثناء الجائر واليمن، تزيد نسبة المقرضين الذكور على نسبة المقرضين النساء مما قد يشير إلى أن النساء تعاني في الوصول إلى القنوات المالية الرسمية ومما يعرضها للإقصاء المالي أكثر من الرجال، لأنه تقتصر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول وتمكينها اقتصادياً، ويحصل ذلك لأسباب دينية أو ثقافية أو تشريعات قانونية وإجرائية.

يساعد الشمول المالي المساواة في الحصول على الائتمان بين جميع شرائح المجتمع الفقراء والأغنياء. وبالرغم من حاجة الفقراء إلى الاستدانة أكثر بهدف التعليم، والطبابة، والاستهلاك، يُظهر جدول رقم (2) أن نسبة شرائح السكان الأغنياء من 60% الذين يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكبر من نسبة شرائح السكان أفقر 40% في جميع الدول العربية، وقد يعود ذلك إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة باقتراض المقرضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حال التخلف عن السداد، بالإضافة إلى أن استمرار عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الوصول للمؤسسات المالية والمصرفية يجعل من الصعب تحقيق نمو اقتصادي يحد من تفاقم الفقر.

جدول (2)

نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية لعام 2014

مجموع	ذكور	إناث	أفقر من 40%	أغني من 60%
الجزائر	2.2	1.3	3.0	1.1
البحرين	21.3	24.6	15.5	20.2
مصر	6.3	7.6	4.9	5.8
العراق	4.2	6.1	2.3	2.6
الأردان	13.6	16.7	10.3	10.8
الكويت	14.1	14.5	13.5	12.8
الإمارات العربية المتحدة	15.4	18.1	8.6	13.6
فلسطين	4.2	5.7	2.8	2.6
اليمن	0.4	0.4	0.4	0.2
السعودية	12.6	16.8	5.7	9.0

المصدر: أعداد الباحثان، بالاعتماد على موقع البنك الدولي، المؤشرات تعميم الخدمات المالية 2014.

3- مؤشر الاقتراض غير الرسمي

ان نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية، مقابل الإقراض غير الرسمي الخاص والاقتراض من العائلة والأصدقاء. التي يبينوه الجدول أدناه رقم (3) أن في جميع الدول العربية معظم الاقتراض للبالغين هو من أفراد العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشر يدل على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية. وكانت نسبة الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة الأعلى في العراق، واليمن والمغرب، والأدنى، والجزائر، وتونس. أما الإقراض غير الرسمي الخاص فكان الأعلى في العراق، والسعودية، وسوريا، والأدنى في الأردن، والجزائر، ومصر، في حين أن الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كان الأعلى في البحرين، والإمارات العربية المتحدة، والأدنى في العراق، اليمن، والجزائر. هذا يدل على ضعف البنية التحتية للقطاع المصرفي العراقي، وبالإضافة إلى أسباب آخر تجعل شرائح المجتمع تلتجئ إلى الأهل والأصدقاء.

جدول (3)

الاقتراض حسب مصادر التمويل لعام 2014

اسم الدولة	المؤسسات المالية الرسمية	الإقراض الغير الرسمي الخاص	العائلة والأصدقاء
الجزائر	2.2	1.5	13.2
البحرين	21.3	13.2	36.4
مصر	6.3	2.5	21.5
العراق	4.2	19.8	48.2
الأردان	13.6	1.1	17.4
الكويت	14.1	12.0	30.2
الإمارات العربية المتحدة	15.4	5.9	28.5
فلسطين	4.2	8.5	25.7
اليمن	0.4	15.0	51.7
السعودية	12.2	18.3	37.3

المصدر: أعداد الباحثان، بالاعتماد على موقع البنك الدولي، المؤشرات تعميم الخدمات المالية 2014.

4- انتشار فروع المصارف

حسب ما نشر في تقرير الاستقرار المالي 2016، يتكون الجهاز المصرفي في العراق من 64 مصرفاً حتى عام 2016، منها (7) مصارف حكومية و(57) مصرفاً خاصاً محلياً وأجنبياً، وأن

العدد الأكبر من المصارف تجارية وعددها (43) مصرفاً يليها المصارف الإسلامية بواقع (18) مصرفاً، ثم المصارف المتخصصة بواقع (3) مصارف، إن الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية ما زالاه يمثلان مستويات منخفضة في العراق، إذ أن حجم الانتشار المصرفي و كثافة المصرفية في العراق لم يتغير كثيراً عن السنوات السابق كما مبين في جدول (5) .

جدول(5)

نسبة الانتشار المصرفي و كثافة المصرفي في العراق لفترة (2010- 2016)

السنة	عدد المصارف	عدد فروع المصارف	عدد فروع في بغداد	عدد فروع في المحافظات	عدد السكان	كثافة المصرفي	الانتشار المصرفي
2010	48	912	—	—	32,489	35	2.8
2011	50	917	370	547	33,338	36	2.75
2012	57	972	397	575	34,207	35	2.84
2013	54	1030	405	597	35,095	34	2.86
2014	64	1024	339	599	36,004	35	2.84
2015	57	1213	730	840	36,933	30	3.28
2016	57	1068	—	—	37,883	35	2.8

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في تقارير الاستقرار المالي 2010-2016

5- انتشار أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع:

تعتبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع (POS) وسيلة في الوصول للخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت وأقل كلفة ، فتعرف نقاط البيع point of sale وهي أجهزة خاصة موصولة بشبكة المصرف وموضوعة تحت تصرف صاحب المحل التجاري ، حيث تقوم الأجهزة بالتأكد من مدى كفاية رصيد صاحب البطاقة للوفاء بمشترياته ، ثم تصدر إيصالاً بإتمام عملية السدد ، ويتم خصم من حساب العميل وإضافته إلى حساب صاحب المحل، ويمكن لحامل البطاقة ان يدفع قيمة المشتريات ،وهي تستخدم لشراء فقط(البوسعيد ، 2010، 78) . ومن فوائد نقاط البيع هي: زيادة المبيعات؛ وتقليل المخاطر؛ وحفظ راس المال والاستثمار بعمليات مالية آمنة وموثوقة ؛ وسهولة التدقيق والمتابعة الإلكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الإلكتروني، و فرصة الحصول على الإعلانات المجانية (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2012، 99).

جدول (6)

عدد الصرافات الآلي و نقاط البيع في العراق للفترة (2011- 2016)

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي ATM	عدد نقاط البيع POS بآلاف	عدد السكان البالغين فوق سن 15 بالمليون	عدد ATM لكل مئة ألف نسمة	عدد نقاط البيع لكل مئة ألف نسمة	نسبة انتشار فروع المصارف لكل 100 ألف نسمة*
2011	467	50	19929	42	398	2.3
2012	467	50	20569	44	411	2.2
2013	647	30	21227	32	707	3.1
2014	485	30	21926	45	730	1.5
2015	580	30	22082	38	736	2.6
2016	660	30	22654	34	755	2.9

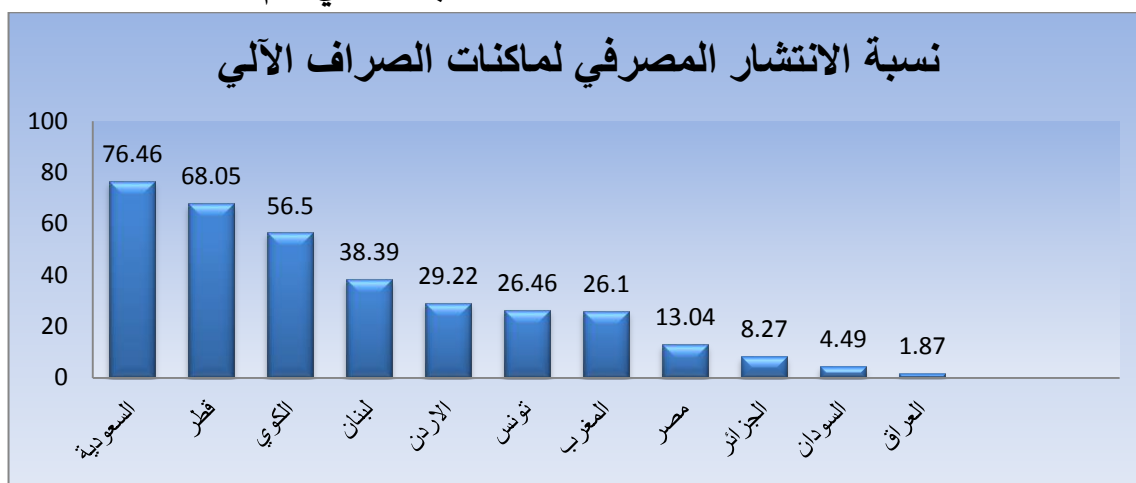
المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي (2011-2016)

إن نسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM منخفضة في العراق على مدار السنوات السابقة ، ولغرض زيادة حجم الانتشار المصرفي في العراق فقد أسهمت المصارف لاسيما الخاصة منها بزيادة أعداد مكائن الصراف الآلي في العراق من (467) جهازاً عام 2011 إلى (660) جهازاً عام 2016 كما مبين في جدول (6) اعلاه ، إن معظم هذه الأجهزة متوافر في المراكز التجارية وفي بعض فروع المصارف، من ناحية أخرى، فأن عدد أجهزة دفع رواتب موظفي دوائر الدولة والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية (كي كارت) حافظ على عدده البالغ (30000) جهاز أثناء المدة (2013- 2016) بعد أن كان (50000) جهاز عام 2011 . لذلك فإن الانتشار المصرفي على أساس عدد أجهزة الصراف الآلي و بطاقات كي كارت لكل (100) ألف نسمة من البالغين في العراق سجل نسب منخفضة جداً لم تتجاوز (4) ، أي أقل من أربعة مآكنات للصراف الآلي لكل مائة ألف نسمة من البالغين أثناء المدة (2011-2016) إن نسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM منخفضة في العراق مقارنة ببعض الدول العربية ، في حين بلغت هذه النسبة (76%) و (68%) و (56%) في كل من السعودية وقطر والكويت على التوالي عام. كما مبين في شكل (1). اما ما يخص نقاط البيع فهو منخفض في العراق حيث تصل لكل 755 نسمة نقطة بيع واحده لعام 2016، في حين تصل لبعض الدول كالأمارات والمغرب والكويت اكثر 700 نقطة لكل مئة ألف نسمة (تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، 2014 ، 152).

* أن نسبة الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الآلي = عدد فروع مصارف / عدد السكان X 100%

شكل (1)

نسبة انتشار ماكنات ATM لبعض الدول العربية كما في عام 2015



المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات تعميم الخدمات المالية، البنك الدولي، 2015

6- البطاقات الإلكترونية

تلعب البطاقات المصرفية دوراً هاماً في تسهيل عمليات الشراء والسحب سواء من الحساب المصرفي مباشرة أو من خلال ائتمان ممنوح، وبشكل أساسي تنقسم البطاقات إلى بطاقات الائتمان (Credit Card) وبطاقات الخصم (Debit Card) وبطاقة الصراف الآلي وبطاقة الشراء عبر الانترنت، وهناك أنواع أخرى من البطاقات مثل البطاقات ذات العلامة التجارية المزودة التي تمنح حاملها فرص الاستفادة من عروض العلامة التجارية، والبطاقات المدفوعة مسبقاً، لكننا سنتناول البطاقات الثلاثة الرئيسية، بطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم و بطاقة الصراف الآلي، ويختلف مبدأ عمل البطاقات الثلاث المذكورة ولكنها تشترك في بعض الوظائف التي تقوم بها

جدول (8) عدد البطاقات الإلكترونية في العراق للفترة (2013-2015)

السنة	عدد بطاقات الائتمان Credit Card	عدد بطاقات الخصم Debit Card	بطاقات مسبقة الدفع prepaid	عدد السكان البالغين	عدد بطاقات الائتمان لكل 1000 نسمة	عدد بطاقات الخصم لكل 1000 نسمة	عدد بطاقات مسبقة الدفع لكل 1000 نسمة
2013	8883	36641	26292	21227	2389	5790	8073
2014	10858	94217	100682	21926	2019	2327	2177
2015	18053	55806	1444415	22082	1223	3956	1520

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي و بيانات وزارة التخطيط لسنوات (2013 - 2015)

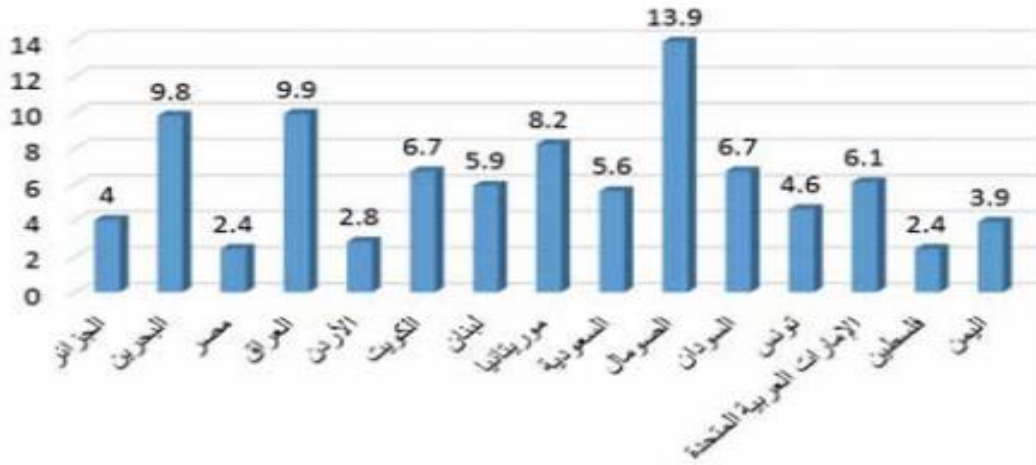
نجد من خلال الجدول (8) أن عدد الخدمات المصرفية الالكترونية قد زاد بشكل سريع خلال تلك الفترة ، فان عدد مالكي بطاقات الائتمان زاده بشكل كبير، حيث وصلت في نهاية عام 2015 الى 18053 بطاقة بعد ان كانت 8883 بطاقة في عام 2013، ومنسوبة إلى الكثافة السكانية لعام 2015 فإنها تساوي 1223 بطاقة لكل مائة ألف نسمة بالغ ، وكذلك بالنسبة الى بطاقة المدينة او الخصم فإنها زادت الى 55806 لعام 2015 ، ومنسوبة إلى الكثافة السكانية فإنها تساوي 3956 بطاقة لكل مائة ألف نسمة من البالغين، ايضا تضاعفه عدد بطاقات مسبقة الدفع من 26292 عام 2013 الى 1444415 عام 2015. بالرغم من زيادة في عدد البطاقات الا انها لم تصل الي مستوى الذي يرفع معدلات الشمول المالي في العراق ، وضمن هذا الاطار تتصدر الكويت الدول العربية من حيث نسبة حاملي البطاقات المصرفية (58%) من مجموع السكان البالغين بين الدول العربية، تليها قطر حوالي (31%) فالإمارات ثم عُمان. وتصل هذه النسبة إلى ما دون (3 %) في الأردن والجزائر والعراق وسورية والسودان ومصر وإلى أقل من واحد في المائة في اليمن.(برنية ، 2012: 16).

فيما يتعلق ببطاقات الائتمان منسوبة الى الكثافة السكانية بالدول العربية، فقد حققت كل من الإمارات والكويت أعلى معدل نفاذ للأفراد إلى البطاقات البلاستيكية في الدول العربية إذ يمتلك الفرد ما يصل إلى بطاقتين تقريباً. ثم جاءت قطر محققة نفاذ بلغ حوالي 830 بطاقة لكل ألف نسمة من السكان، فالسعودية بحوالي 500 بطاقة لكل ألف نسمة من السكان. وبلغ مؤشر النفاذ إلى البطاقات البلاستيكية في كل من لبنان والمغرب حوالي 360 بطاقة، و 330 بطاقة لكل ألف نسمة من السكان. بينما حققت كل من اليمن والسودان وسورية المعدلات أكثر انخفاضاً إذ بلغ مؤشر نفاذ للأفراد بهما حوالي 20 بطاقة لكل ألف من السكان. وبلغ مؤشر النفاذ في ليبيا و موريتانيا حوالي 10 بطاقات لكل ألف من السكان (تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، 2012: 220)

7- الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: يعد الحصول على التمويل من أكبر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في المنطقة، حيث إن 63 % من تلك المشروعات لا تحصل على التمويل. وبحسب مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، تبلغ فجوة التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقتنا 160-180 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة مشتركة بين اتحاد المصارف العربية والبنك الدولي أن 8 % فقط من التمويل المقدم من القطاع المصرفي العربي في العام 2011 ذهب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتفاوت النسب بين الدول العربية حيث بلغت نسبة التمويل في الجزائر 24 % من مجمل محفظة التمويل المصرفي عام 2011، و 20 % في اليمن، و 16 % في لبنان، مقابل 5 % في مصر، و 2 % في دول الخليج.

شكل (2)

نسبة البالغين الذين اقترضوا المال لغرض البدء بمشاريع او لعمال تجارية 2014



المصدر : البنك الدولي ، المؤشرات تعميم الخدمات المالية 2014

كما يظهر الرسم البياني (1) أن نسبة البالغين الذين اقترضوا لبدء أو إدارة أو توسيع مشروع، تبقى منخفضة في عدد من الدول العربية فان النسبة في العراق (9.9) لذلك يمكن للمصارف العراقية، لا بل يتوجب عليها، التوسع في الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بهدف توسيع الشمول المالي في العراق .

لا شك أنه ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به على مختلف المستويات من أجل تلبية الطلب الكبير في العراق على الخدمات المالية، إذ يتطلب الوصول إلى المدخرات الصغيرة أطراً قانونية أكثر ملاءمة (كالترخيص المتدرج لمقدمي الخدمات والحيلة الوافية في التحقق من هوية العملاء) بحيث يتسنى ظهور مقدمي خدمات متخصصين واستدامتهم، التي تعتبر من أهم الخدمات المالية لمنخفضي الدخل، ولعل الاستثناءات تتمثل في بلدان كالمغرب وتونس، التي تلعب فيها الشبكات البريدية دوراً رئيسياً في تقديم الخدمات الأساسية، أو اليمن، المطبق به بالفعل قانون مصرفي سليم لتنظيم التمويل الأصغر. كما لا توجد بعد بيانات مصنفة حسب الجنس متاحة بشأن تعميم الخدمات المالية في المنطقة، على الرغم من أن وجودها كان سيسمح بوضع سياسات أدق استهدافاً للتعامل بصورة أكثر فعالية مع الأعراف الاجتماعية المتصلة بحقوق المرأة القانونية والاقتصادية. وأخيراً فحتى إذا كانت هناك لوائح وبنية تحتية في بعض الأسواق، فلم تشهد الأطراف المعنية بعد قصص نجاح حقيقية أو تقليص يذكر في الفجوات السوقية (شحاده، 04 : 2017) .

<https://www.microfinancegateway.org/ar/library>

ثانياً - متطلبات تطبيق الشمول المالي

يتضح من استعراض أوضاع الشمول المالي في العراق و بعض الدول العربية، تدني مؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية كمجموعة بالمقارنة مع بعضها. وقد اشتمل هذا

الأمر بعض مؤشرات سواء على صعيد امتلاك حساب في المؤسسات المالية والمصرفية، أو على صعيد الوصول للخدمات المالية المختلفة، أو كذلك بالنسبة لتطور البنية التحتية وتغطية خدماتها. ومن خلال ذلك ، يتطلب تطبيق الشمول المالي تضافر جهود جميع المؤسسات المالية والمصرفية في القطاع العام و الخاص وتعبئة موارده المالية والاستفادة من خبراتها لأجل تبسيط الإجراءات التنظيمية والرقابية والأشرافية التي تضمن تحسين البنية التحتية المالية، و تنويع مصادر التمويل و تطوير الخدمات المالية و المصرفية وإدخال التقنيات المالية مع مراعاة مستوى المخاطر التي يمكن ان تحدث، ونشر التوعية و التثقيف المالي بين الجمهور، وبالتالي هذه الجهود تدعم تعزيز الشمول المالي،ويمكن توضيح تلك المتطلبات بالاتي:

1- تقديم قضايا الشمول المالي في أولويات السياسات الاقتصادية: تتمثل الخطوة الأولى، في تقديم قضايا تحسين الشمول المالي والوصول للتمويل، كواحدة من الأولويات الرئيسية للسياسات الاقتصادية. ولم يحظ هذا الموضوع ولسنوات طويلة باهتمام كافي من السلطات الإشرافية وصانعي السياسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية. وغالبا ما كان ينظر لمثل هذه القضايا، على أنها جوانب أو خدمات اجتماعية غير رئيسية. إلا أن الأزمة المالية وتداعياتها والأحداث والتطورات التي شهدتها الدول العربية في الآونة الأخيرة، قد أبرزت مخاطر تركيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، وأثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد تجسد هذا الإدراك، في زيادة الاهتمام بمسائل الوصول إلى التمويل وتطوير خدمات التمويل متناهي الصغر في العديد من الدول العربية(برنيه ،2012: 32) .

2- تعزيز تنوع المؤسسات المالية: تضم القطاعات المالية الشاملة أنواعا كثيرة تتعدا المؤسسات المالية بخلاف المصارف التجارية، مثل المصارف البريدية ومؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية الائتمانية والتي لتطبق نماذج أعمال متنوعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية مختلفة بغرض خدمة قطاعات شرائح المجتمع. والاهم هو وجود إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول المؤسسات المتنوعة ويطبق لوائح وقواعد رقابية متناسبة تلائم مستويات المخاطر بكل المؤسسات المالية، وذلك من أجل الوصول إلى العملاء الذين لا يحصلون على خدمات كاملة من جانب المصارف التجارية. ومن الضروري أيضا وجود سياسات تعزز بيئة سليمة وتنافسية وفرصا متكافئة لجميع مقدمي الخدمات المالية والمصرفية، وهذا التنوع يؤدي الى توسيع نطاق القنوات المصرفية التي تعتمد على الوكلاء وغيرها من قنوات تقديم الخدمة ذات التكلفة المعقولة. اذ أن الاعتماد على الفروع المصرفية التقليدية دون غيرها يمثل عقبة رئيسية في سبيل تعميم الخدمات المالية للشرائح المجتمع الفقيرة . ويمكن للمناهج التنظيمية أن تساعد على التغلب على هذه العقبة عن طريق السماح باستخدام قنوات مالية ومصرفية منخفضة التكلفة مثل متاجر التجزئة المحلية التي تعمل كوكلاء لمقدمي الخدمات المالية والفروع "الصغيرة". وهذا يؤدي الى الحضور(المادي) لمقدمي الخدمات

المالية بتكلفة معقولة، وفي نفس الوقت توفير منافع حقيقية للفئات المستبعدة (RANDALL, CHIEN, <http://blogs.worldbank-financial-inclusion>)

3-دعم البنية التحتية المالية : متطلبات الشمول المالي ليس رهينة فقط بوجود إطار قانوني و تنظيمي، اذن لا بد من وجود بنية تحتية مصرفية متكاملة ومتينة تسمح لكل شرائح المجتمع الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية (المنزهي، 2013: 4) ويعد توفير بنية تحتية مالية ومصرفية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية، لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي (الحاج ، 2016-04-25):

<http://assafir.com/Article/489874>

أ- **بيئة تشريعية:** توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح السابقة بما يتلاءم مع توجهات الشمول المالي .

ب- **الانتشار:** تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص للتمويل المتناهي الصغر. فضلا عن إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقاً لتشريعات الدولة.

ج- **تطوير نظم الدفع والتسوية:** ان تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاص صغيرة القيمة ، يعمل على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.

د- **توفير قواعد بيانات شاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

4- الحماية المالية للمستهلك: نظرا لنمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية، والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك مالياً، باهتمام كبير في الآونة الأخيرة. وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن، إلى زيادة الثقة في القطاع المالي والمصرفي، بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي (البنك العقاري المصري العربي):

<http://www.ealb.ps/index.phpg->

أ- **التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة،** بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. وتوفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات

بشفافية، وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات، التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

ب- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية، بناء على احتياجات العملاء، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم. وتوفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة، وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب. يمكن أن يوظف الأفراد المقرضون موظفين متخصصين في معالجة شكاوى العملاء، ومن الممكن أن تنشئ الهيئات العاملة في هذا القطاع مكاتب تحقيق في الشكاوى أو غيرها من الوكلاء لحل المشاكل التي لا يستطيع المستهلكون حلها مباشرة مع المؤسسات الأعضاء. هذا الأجراء يزيد من ثقة المستهلكين في استخدام الخدمات المالية و ضمان حقوقهم وبالتالي تقلل من نسبت الشكاوى التي لم يتم معالجتها(بورتوس، هلم، 2005: 4).

ج - توعية وتنقيف العملاء، خصوصاً الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية، بمبادئ حماية المستهلك مالياً، لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم يعتبر تشجيع توعية المجتمع بالخدمات المالية والمصرفية استراتيجية حيوية لحمايتهم (البنك العقاري المصري العربي)، <http://www.ealb.ps/index.php>.

د - حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم. إن الحفاظ على سرية معلومات العملاء غالباً ما لا يعتبر جزءاً من الأطر العامة لحماية العملاء القائمة على سلامة المنتج. ومع ذلك، فإن أمن المعلومات المالية الشخصية مهم بالنسبة للمستهلكين الماليين، وكذلك كعنصر من عناصر "أعرف زبونك". (اللايس للإدماج المالي، 2010: 9).

5- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات فئات المجتمع كافة : تواجه الفئات المحرومة من الخدمات المالية معوقات فريدة ولديها احتياجات مالية فريدة، ويتعين على صانعي السياسات العامة إرساء أطر تنظيمية تشجع على إعداد منتجات مالية ملائمة، مثل الحسابات المصرفية الأساسية والتأمين الأصغر، التي تلبي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل. ويجب أيضاً التشجيع على تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة

(RANDALL, CHIEN, 02/02/2017. <http://blogs.worldbank.org/psd/8-key->)

. من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذاً في الاعتبار ما يأتي: (الحاج، 201-04-25،

<http://assafir.com/Article/87>

أ- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين، عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.

ب - التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية، للحفاظ على تقديم الخدمات بجودة عالية، وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

ج - تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة، المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات. مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم، وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وأثقالهم بالقروض.

د- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل. وإتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية والمصرفية المتخصصين في هذا المجال.

6- التثقيف المالي: اكتسبت مسألة التثقيف المالي أهمية تدريجية في جميع أنحاء العالم. وقد وضعت العديد من الدول استراتيجيات قومية للتعليم والثقافة المالية من أجل الحد من أو منع الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض مستويات محو الأمية المالية وتعزيز المهارات و الممارسات الحياتية اليومية لأفراد المجتمع. يتعلق التثقيف المالي للشركات والتمويل الشخصي بتمكين المشروعات والأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة، والتعامل مع التعقيدات المالية على أساس يومي، واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين أوضاعهم ومصالحهم وذلك لتجنب القلق في القضايا المالية (البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري،

<http://sme.ebi.gov.eg/sites/Arabic/enablingsenvironment/Pagest>). الذي يُعد من الدعائم الأساسية للشمول المالي (حيث يمثل الاهتمام بجانب الطلب والرابط بجانب العرض) لما له من أهمية ليس من أجل رفع الثقافة المالية وتغيير المعتقدات الخاطئة عن القطاع المالي الرسمي فحسب ، بل لأنه الدافع والمحرك للدعائم الأخرى للشمول المالي (جانب العرض والمزيد من المنتجات كذلك حماية المستهلك) أيضا (زكريا ، 2015 ، 49) . التثقيف المالي هو "وعي ومهارة وقدرة أفراد المجتمع على اختيار المنتجات والخدمات المالية المناسبة لهم" . اذن هو يحفز جانب الطلب من خلال توعية الناس عن كيفية استخدام واختيار الخدمات المالية والمصرفية المناسبة ، و اما الشمول المالي يعمل على جانب العرض يرفد الأسواق المالية بالخدمات والمنتجات المالية (JOSHI,2011:5). ومن خلال هذا التداخل بين الشمول والتثقيف الماليين أصبح جزء لا يتجزأ من بعضها البعض. ان الشمول المالي يوفر الوصول الى التثقيف المالي والتوعية المالية ، فالناس المحرومين يحتاجون الى الوصول و معرفة الخدمات المالية وهذا ما يزيد من أهميتهما، لأنه

ببساطة الشمول المالي هو شرط ضروري للحفاظ على النمو العادل، و وصول الناس الى الخدمات المالية والمصرفية براحه وسهوله، و يزيد من الفرص الاقتصادية (Subbarao,2013:2-3) .

7- أتمتة الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونيا: تساهم عملية أتمتة الخدمات المالية المقدمة لأفراد المجتمع في تذليل الكثير من العقبات التي تقف في وجه توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي، وفي حين ان أهمية الخدمات المصرفية الالكترونية في العديد من الجوانب المتعلقة بهذا النوع من الخدمات، في الحقيقة فلقد ظهر مؤخرا مصطلح "الشمول المالي الرقمي"، وتعرفه "مبادرة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي " المنبثقة عن مجموعة العشرين والدول الأخرى المهتمة بتعزيز مستويات الشمول المالي "باستخدام الخدمات المالية الرقمية أو الالكترونية لغرض تعزيز مستويات الشمول المالي ، كما توضح أن الخدمات المالية الرقمية تمتاز بتكلفتها المنخفضة، وبما يقلل التكلفة النهائية على غير المشمولين في النظام المالي وبما يساهم في زيادة اندماجهم في قاعدة الشمول المالي، كما تساهم في تذليل العديد من العقبات، حيث يمكن التغلب على مشكلة عدم توافر الأموال من خلال السماح بعمليات مالية صغيرة الحجم (نظرا لتكلفتها القليلة)، وتوسيع انتشار الخدمات المالية جغرافيا، كما تعزز الشفافية وتقلل مخاطر النصب والاحتيال، و بطريقة تزيد من ثقة المستخدمين بالمؤسسات المالية والمصرفية الرسمية وتعزز من مستويات دخولهم في النظام المالي الرسمي وزيادة استخدامهم لمختلف الخدمات التي يوفرها، والتي تعزز من مستويات الشمول المالي (بنك الكويت الدولي، 2015: 19).

الاستنتاجات و التوصيات

أولا- الاستنتاجات

1- خلصت الدراسة بعدة استنتاجات لكن فيما يتعلق بالإجابة على الفرضية الرئيسية هو ضعف مستويات الشمول المالي في العراق نتيجة ضعف مؤشر وصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية التي تمثل متطلبات الشمول المالي، حيث تمثل نسبة الذين يمتلكون حساب مالي او مصرفي لعدد السكان البالغين (11%) و نسبة عدد حسابات الاقتراض (4.2%) في حين المتوسط العالمي للذين يمتلكون حساب مالي ومصرفي هو (70%)، أيضا ضعف مؤشر الكثافة المصرفية حيث يشير لكل 35 ألف نسمة فرع مصرف واحد في العراق، في حين معيار العالمي هو لكل ألف نسمة فرع مصرف واحد، وكذلك ضعف مؤشر عدد الصرافات الألي ونقاط البيع، فتشير نسبة انتشار الصرافات الألي (2.9 %) قياسا بمتوسط النسبة العالمية هو (70%) ، وكذلك ضعف مؤشر البطاقات الإلكترونية، وهذا ما يثبت ضعف مستوى الشمول المالي

2- أما الاستنتاج الذي يتعلق بالفرضية الفرعية هو ضعف متطلبات تطبيق الشمول المالي التي يعبر عنها مؤشر عدد الحسابات المالي و مؤشر عدد فروع المصارف وعدد الصرافات الألية ونقاط

البيع، وعدد البطاقة الإلكترونية استناداً الي معايير عالمية التي تقيس ضعف وقوة المؤشر كما اشرفنا في الاستنتاج الأول.

3- وجود فرق كبير في امتلاك حساب مصرفي بين الذكور و الإناث ، وهذا يتعرض مع أهداف الشمول المالي والتنمية المستدامة التي تهدف الى مساواة بين الذكور و الاناث.

4- تبين مؤشرات الشمول المالي اكثر شرائح المجتمع تعتمد على التمويل غير الرسمي لإنجاز أعمالها التجارية فان ذلك يعبر عن ضعف مستوى الشمول المالي .

5- تباين الكثافة المصرفية بين المحافظات التي تعز الى قلة عدد الفروع و الصراف الالى و نقاط البيع و الخدمات المالية و المصرفية الإلكترونية،

6- ضعف الوعي المصرفي لدى الجمهور وخاص في القرى والأرياف ، فضلا عن ضعف دور المصارف في توعية موظفيها و الشرائح المجتمع بمفهوم الشمول المالي.

ثانيا- التوصيات

1- تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي، تعالج المعوقات تطبيق الشمول المالي ، ومن خلال المشارك كل من البنك المركزي و السلطات الإشرافية المعنية والقطاع الخاص في تطبيقها. بالإضافة لذلك يتعين الاستفادة من تجارب الدول في وضع و صياغة الاستراتيجية.

2- الاشتراط على المصارف تقديم عروض لفتح حساب برسوم مخفضة أو زهيدة للفئات الفقيرة و محدودي الدخل والمناطق الريفية والمستبعدة لأتاحه الفرصة لهم للحصول على الخدمات المالية و المصرفية المختلفة لتحقيق أهداف الشمول المالي .

3- فرض قواعد تنظيمية على المؤسسات المالية تقضي بتعميم الخدمات المالية بالإضافة إلى شروط أخرى تتمثل : إقراض القطاعات ذات الأولوية، والإلزام بتمويل مؤسسات الإقراض المتخصصة، لتقديم قروض للفقراء بأسعار فائدة متدنية وأقساط سداد ميسرة وبدو هامش ربح.

4- الاهتمام بالتنشيف المصرفي و توعية الجمهور من اجل تحسين مستوى إلمام المستهلك بالشأن المالي، الذي يزيد من الطلب على الخدمات المالية والمصرفية ، وإدارة شؤونهم المالية برشد.

5- اجراء مسح شامل على مستوى المحافظات عن مؤشرات قياس الشمول المالي و مشروعات الصغير و المتوسطة من اجل توفير قاعدة أساس لمستوى الشمول المالي المشروعات و معرفة المعوقات، لغرض توفير قاعدة بيانات من اجل البحث و تطوير مؤشرات ، كما يساعد صانعي القرار في رسم وضع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي و المشروعات الصغيرة و المتوسطة والتنشيف المالي.

6- حث البنك المركزي العراقي لدائرة الإحصاء والأبحاث، ورابطة اتحاد المصارف الخاصة العراقية بإصدار نشرات دورية، وتقارير سنوية عن الشمول المالي. وحث الوزارة الدول في دعم جهود تعزيز الشمول المالي

7- تفعيل وتنشيط عمل شعبة التوعية المصرفية وحماية الجمهور في المصارف لحماية حقوق المستهلك و القيام بخدمات وفعاليات في الجامعات والمدارس والنواحي و الأرياف عن أهمية الخدمات المالية والمصرفية ، كما حث وزارتي التربية و التعليم العالي و بالخص وزارة التربية بوضع مناهج تفهم و توعي الأطفال عن أهمية الخدمات المالية والمصرفية.

8- تعزيز الانتشار الجغرافي لقطاع المصرفي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية و خاص التمويل المشروعات الصغيرة ، بالإضافة الى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية الرسمية مثل (وكلاء المصارف و خدمات الهاتف المحمول ، نقاط البيع و الصرافات الآلي، خدمات التامين و الأوراق المالية و غيرها).

ثبت المصادر و المراجع

1. ابو جامع ، ابو دية ، سيم حسن ،ماجد محمود ،دور الاشتغال المالي في تحفيز الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير ، الجامعة غزه الاسلامية، 2016.
2. اتحاد المصارف العربية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 419، 2015.
3. اتحاد المصارف العربية ، واقع الشمول المالي في العالم العربي ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 427 ، 2016 .
4. إضاءات ،معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت ، السلسلة الثامنة- العدد 7 فبراير 2016.
- 5.برنيه، محمد يسر ، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية ، ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 1 أكتوبر 2012.
6. البنك العقاري المصري العربي ، توعية حول الشمول المالي، <http://www.ealb.ps/index.php/ar/banking-aware/financial-inclusion.pdf>
7. بنك الكويت الدولي ، الشمول المالي في دولة الكويت الأهمية والواقع، ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم مايو / 2015
- 8.البنك المركزي المصري ، لمعهد المصرفي المصري ،التعليم المالي نضرة عامة، <http://sme.ebi.gov.eg/sites/Arabic/nvironment/Pages/FinancialEducation.aspx>
- 9.البوسعيدى، شبيب بن ناصر ، وسائل الدفع في التجارة الالكترونية ، مركز الغندور القاهرة ، 2010

10. تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، 2016 ، 2015 ، 2014 ، 2014 ، 2012 ، 2010، 2011.
11. الحاج ، عدنان ، الشمول المالي محور اهتمامات الحكومات والمؤسسات في لبنان والمنطقة، جريدة السفير، لبنان، 25- 4 -2016، على الصفحة رقم 5 - إقتصاد <http://assafir.com/Article/48>
12. خليل ، احمد فؤد ، مجلة اتحاد المصارف ، العدد 422 ، 2016 .
13. خليل، احمد فؤد ، ليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدارسات المالية والمصرفية ، العدد الثالث، 2015 .
14. زكريا ، محمد، دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي، مقدم في منتدى «الشمول المالي: التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي» 2015.
15. زكريا، محمد ، منتدى «الشمول المالي: التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي» مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 419 ، 2015.
16. شحادة، ندين، الشمول المالي في العالم العربي، 2017/04، <https://www.microfinag/ar/ry>
17. الشمري ، صادق راشد، دور الشمول المالي في تعزيز سياسة التشييد والبناء وعلاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية ، المقدم الى المؤتمر المصرفي العربي ، بيروت ، 2015.
18. الشمري ، صادق راشد، الصناعة المصرفية الإسلامية الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى ، 2016 ،
19. صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2014.
20. صندوق النقد العربي ، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل العاشر ، 2012 .
21. صندوق النقد العربي ، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، 2015.
22. عجور، حنين محمد بدر، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك - الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، الجامعة الإسلامية غزة ، رسالة ماجستير، 2017 .
23. فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، "متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، ورقة عمل مقدمة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015.

24. اللانيس للإدماج المالي، حماية العملاء تمهيد ميدان العمل للإدماج المالي، مذكرة سياسة، تمت ترجمة هذا مذكرة بواسطة سنابل: شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية مع الشركة الآخرين، 2010

25. المنزهي، جيهان ، التجربة المغربية في مجال تعزيز الشمول المالي ، ابو ظبي ، 2013.

المصادر الأجنبية

1. BFA (Bankable Frontier Associates) and RMC (Russian Microfinance Center). "Final Report. Financial Inclusion and the Linkages to Financial Stability, Integrity and Consumer Protection: Insights from the Russia Experience." 2014. <http://bankablefrontier.com/wp>
2. Sasana Statement on Financial Inclusion Indicators, 2012 http://www.bnm.gov.my/documents/2012/Sasana_Statement_061112.pdf
3. CGAP, Robert Cull, Asli Demirgüç-Kunt, and Timothy Lyman, Financial Inclusion and Stability What Does Research Show, 2012.. <https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Brief-Financial-Inclusion-and-Stability-What-Does-Research-Show-May-2012.pdf>
4. DOUGLAS RANDALL, JENNIFER CHIEN, key approaches to accelerate financial inclusion, ON THU, 02/02/2017. <http://blogs.worldbank.org/psd/8-key-approaches--financial-inclusion> .
5. Cohen, Monique, and Candace Nelson. "Financial literacy: A step for clients towards financial inclusion." Global Microcredit Summit Commissioned Workshop Paper November 14-17, 2011 – Valladolid, Spain. 2011,4. http://www.microcreditsummit.plloads/resource/document/cohenm_financial_literacy_39948.pdf .
6. DEEPALI PANT JOSHI, FINANCIAL INCLUSION & FINANCIAL LITERACY ,BI OECD SEMINAR – Roundtable on the updates on education and Inclusion programmes in India, June 28, 2011, <https://www.oecd.org/finance/financial-education/48303408.pdf>.
7. Rmakrishnan, Dr, Financial Literacy - The Demand Side of Financial Inclusion, 26th SKOCH Summit 2011 Swabhiman-Inclusive Growth and Beyond nd & 3rd June, Mumbai India (June 2, 2011)4. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1958417>
8. Hastak, Anuradha ,and Arun Gaikwad. "Issues relating to financial inclusion and banking sector in India." The Business & Management Review, International Conference on Issues in Emerging Economies (ICIEE), 29 30th January, 2015, http://www.abrmr.com/myfile/best_track/best_track_53715.pdf.
9. OECD, G20, Advancing National strategies for Financial Education, 2013, http://www.o/G20_OECD_NSFinancialEducation.pdf .